



إشارة رقم : م ح/٨٧/2012

عمان في 1 أيار 2012

Assembly Decision - NAA1 - 215/2012

السادة بورصة عمان المحترمين

عمان - الأردن

تحية طيبة وبعد ،

نرفق لكم بطيه محضر اجتماع الهيئة العامة العادي وغير العادي واللذان نم عقدتهما

بتاريخ 2012/4/21.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المدير العام
رشيد الهباب

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
٠٢ أيار ٢٠١٢
الرقم المتسلسل: ٢٧٥٤
رقم الملف: ٢١٢١
الجهة المختصة: <u>نائب المدير العام</u>



محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي
لمساهمي شركة التأمين الوطنية م.ع.م
المنعقد يوم السبت الموافق 2012/4/21

استناداً الى احكام المواد (172 ، 175) من قانون الشركات ، وجه مجلس إدارة شركة التأمين الوطنية م.ع.م الدعوة الى اجتماع الهيئة العامة غير العادي لمساهمي الشركة في قاعة شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم السبت الموافق 2012/4/21 وذلك للنظر في جدول الأعمال المعروض والسابق إرساله للسادة المساهمين.

وفي الزمان والمكان المحددين في الدعوة اجتمعت الهيئة العامة لمساهمي الشركة بحضور السيد محمد المفلح مندوباً عن عطوفة مراقب عام الشركات بموجب كتابه رقم 18682/2932/1/199/1 المؤرخ في 2012/4/12.

كما حضر الاجتماع السيدة رفاه صبح مندوباً عن عطوفة مدير عام هيئة التأمين بموجب كتابه رقم 2/الوطنية/1659 المؤرخ في 2012/4/1.

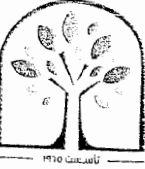
كما حضر الاجتماع السيد محمد الكركي مندوباً عن السادة / إرنست ويونغ مدققي حسابات الشركة، والأستاذ أنمار الغريفي المستشار القانوني للشركة. وبعد أن رحب رئيس الجلسة - رئيس مجلس الإدارة بالحضور ، طلب من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات اعلان قانونية الجلسة.

أوضح السيد مندوب مراقب عام الشركات بأنه:-

1. قد تمت الدعوة للحضور طبقاً لكشف المساهمين كما هو بتاريخ 2012/3/26.
2. قد تم نشر الدعوة بجريدتي الدستور والغد يوم 2012/4/10 .
3. قد أذيع عن الدعوة لدى مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني يوم 2012/4/18.
4. تم الاجتماع بحضور النصاب القانوني لاعضاء مجلس الإدارة.
5. قد حضر (9) مساهمين من أصل (343) مساهماً يحملون أسهماً أصالة (2,966,004) سهماً وأسهماً بالوكالة (3,202,966) سهماً وبما مجموعة (6,168,970) سهماً وبنسبة مئوية مقدارها (77,1%) من رأسمال الشركة البالغ (8,000,000) سهماً.

واستناداً لذلك أعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات قانونية الجلسة وأوضح بأن القرارات التي تأخذها الهيئة العامة قانونية وملزمة ، وطلب من رئيس الجلسة البدء بالاجتماع.

عين رئيس الجلسة السيد عمر جرادات كاتباً للجلسة والسيد خليل العلمي وجورج داكسيان مراقبين لفرز الأصوات.



طلب رئيس المجلس التصويت على تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من (9) أعضاء الى (7) أعضاء وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وبما يخص المواد المتعلقة بتعديل عدد الأعضاء، حيث طلب من كاتب الجلسة قراءة النصوص الواردة في عقد التأسيس والنظام الأساسي الواجب تعديلها تبعاً لذلك ، فتلاها كاتب الجلسة وكانت على النحو التالي :-

عقد التأسيس :-

المادة سادساً : إدارة الشركة :-

نص المادة قبل التعديل :-

" يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء ينتخبون وفقاً لاحكام النظام الداخلي للشركة ويسرى هذا التعديل فور إقراره من الهيئة العامة غير العادي ".

نص المادة بعد التعديل :-

" يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء ينتخبون وفقاً لاحكام النظام الداخلي للشركة ".

النظام الأساسي :-

المادة (30) فقرة " أ " :-

نص المادة قبل التعديل :-

" يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء ينتخبون وفقاً لاحكام النظام الداخلي للشركة ويسرى هذا التعديل فور إقراره من الهيئة العامة غير العادي ".

نص المادة بعد التعديل :-

" يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء ينتخبون وفقاً لاحكام النظام الداخلي للشركة ".

وتمت الموافقة بالاجماع على تعديل المادة السادسة من عقد التأسيس والمادة (30/أ) من النظام الأساسي حسبما ورد أعلاه والمتعلقة بتخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من (9) أعضاء ليصبح (7) أعضاء.

وبعد ذلك أعلن الرئيس نهاية الجلسة في الساعة الثانية عشرة والنصف وشكر السادة الحضور على مشاركتهم

مندوب عطفة مراقب عام الشركات

كاتب الجلسة

رئيس الجلسة

رئيس مجلس الإدارة

محمد بهجت البليسي

عمر عبدالمجيد جرادات

2/2

محمد المفلح



محضر اجتماع الهيئة العامة العادي
لمساهمي شركة التأمين الوطنية م.ع.م
المنعقد يوم السبت الموافق 2012/4/21

استناداً الى احكام المواد (14 ، 16) من نظام الشركة الاساسي والمواد (169 ، 171) من قانون الشركات ، وجه مجلس إدارة شركة التأمين الوطنية م.ع.م دعوة الى اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي الشركة في قاعة شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية في تمام الساعة الواحدة من ظهر يوم السبت الموافق 2012/4/21 وذلك للنظر في جدول الأعمال المعروض والذي تم إرساله للسادة المساهمين.

وفي الزمان والمكان المحددين في الدعوة اجتمعت الهيئة العامة لمساهمي الشركة بحضور السيد محمد المفلح مندوباً عن عطوفة مراقب عام الشركات بموجب كتابه رقم م ش 1/199/1/2932/18682 المؤرخ في 2012/4/12.

كما حضر الاجتماع السيدة رفاه صبح مندوباً عن عطوفة مدير عام هيئة التأمين بموجب كتابه رقم 2/الوطنية/1659 المؤرخ في 2012/4/1.

كما حضر الاجتماع السيد محمد الكركي مندوباً عن السادة / إرنست ويونغ مدققي حسابات الشركة والاستاذ أنمار الغريفي المستشار القانوني للشركة.

وبعد أن رحب رئيس الجلسة – رئيس مجلس الإدارة بالحضور ، طلب من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات اعلان قانونية الجلسة.

أوضح السيد مندوب مراقب عام الشركات بأنه:-

1. قد تمت الدعوة للحضور طبقاً لكشف المساهمين كما هو بتاريخ 2012/3/26.
2. قد تم نشر الدعوة بجريدتي الدستور والغد يوم 2012/4/10 .
3. قد أذيع عن الدعوة لدى مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني يوم 2012/4/18.
4. تم الاجتماع بحضور النصاب القانوني لاعضاء مجلس الإدارة.
5. قد حضر (9) مساهمين من أصل (343) مساهماً يحملون أسهماً أصالة (2,966,004) سهماً وأسهماً بالوكالة (3,202,966) سهماً وبما مجموعه (6,168,970) سهماً وبنسبة مئوية مقدارها (77,1%) من رأسمال الشركة البالغ (8,000,000) سهماً.

واستناداً لذلك أعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات قانونية الجلسة وأوضح بأن القرارات التي تأخذها الهيئة العامة قانونية وملزمة ، وطلب من رئيس الجلسة البدء بالاجتماع.

عين رئيس الجلسة السيد عمر جرادات كاتباً للجلسة والسيد خليل العلمي وجورج داكسيان مراقبين لفرز الأصوات.



وقد عرض الرئيس على الهيئة العامة المصادقة على بنود جدول أعمال الجلسة مبيناً أنه بناء على طلب مساهمين يحملون ما يزيد عن (10%) من رأسمال الشركة فإنه سوف يتم بحث تعيين السادة شركة المنجد لأنظمة المياه بدلاً من العضو المستقيل ، وقد وافق الحضور على جدول الاعمال بالاجماع وتمت المباشرة بالبنود كالتالي :-

أولاً : قام رئيس المجلس تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابق الذي عقد بتاريخ 2011/4/23.

ثانياً : الاستماع الى تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 .

طلب رئيس المجلس من مندوب مدققي الحسابات السادة إرنست ويونغ تلاوة التقرير فتلاه السيد محمد الكركي.

ثالثاً : الاستماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 2011/12/31 .

أوضح السيد الرئيس بأنه قد تم ارسال تقرير مجلس الإدارة متضمنا البيانات المالية الختامية والخطة المستقبلية للعام 2012 للسادة المساهمين وأنه على استعداد للإجابة عن استفساراتهم ، وهنا تقدم احد المساهمين بإقتراح دمج البندين (3 ، 4) من جدول الاعمال بحيث يتم مناقشة تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر معاً ، ووافقت الهيئة العامة على ذلك.

• استفسر المساهم الدكتور رياض البطيخي عن سبب زيادة تكلفة التعويضات لفرع المركبات بنسبة (44%) عن العام السابق في حين ان الزيادة في صافي الإيرادات لنفس الفرع كانت بنسبة (21%) عن العام السابق.

حيث بين رئيس المجلس بأن سبب إرتفاع التعويضات بهذه النسبة تعود لزيادة التعويضات المدفوعة عن فرع تأمين ضد الغير والذي لا يتناسب حجم الاقساط فيه مع حجم التعويضات ، بالاضافة الى أن الشركة قامت بتسديد تعويضات عن وثائق صادرة عام 2010 وسارية خلال العام 2011 ، وأضاف السيد المدير العام بأن تعديل القوانين والتي تضمنت زيادة سقفوف التعويضات المدفوعة لفرع ضد الغير بالاضافة الى الحوادث المفتعلة أدت الى زيادة قيمة هذه التعويضات مقارنة مع الاقساط المكتتبة.

كما وبين السيد المدير العام بأن زيادة التعويضات المدفوعة في عام 2011 كانت بمبلغ يقارب (1,7) مليون دينار بالاضافة الى ارتفاع الموقوفات بمبلغ يقارب (1) مليون دينار ، وان نسبة التعويض لفرع المركبات هي بواقع (67%) ضد الغير و (33%) شامل.

• استفسر الدكتور رياض البطيخي عن سياسة الشركة لمواجهة مخاطر تأمين ضد الغير.

شركة التأمين الوطنية
بين رئيس المجلس بأنه تم خلال العام 2011 فتح فروع ومكاتب للشركة في المحافظات لغايات تخفيض انتاج ضد الغير، إلا أن عملية الإصدار عادت لتصبح عن طريق الاتحاد الأردني لشركات التأمين وحسب نظام الدور، مما أدى الى زيادة الانتاج لهذا الفرع. كما وبين بأن هنالك تنسيق ما بين الاتحاد الاردني لشركات التأمين وهيئة التأمين ووزارة الصناعة والتجارة لتعديل مبدأ التعويض النقدي للطرف الثالث بحيث يصار الى الاصلاح عن طريق الكراجات المعتمدة من شركات التأمين ودون التسديد النقدي لقيمة الأضرار وذلك بهدف تخفيض عدد الحوادث المفتعلة.

- اقترح المساهم الدكتور رياض البطيخي تنويع استثمارات الشركة بهدف تعويض الخسائر الناجمة عن النشاط التأميني، وبين بأن الاستثمارات تقتصر على الودائع وهي غير مجدية لتغطية هذه الخسائر.

بين رئيس المجلس بأن هذا هو توجه مجلس الإدارة حيث تم إحالة عطاء بناء مجمع طبي على قطعة الأرض المملوكة للشركة في منطقة جبل عمان وسيتم الانتهاء من المشروع خلال (18) شهراً بإذن الله.

- بين المساهم الدكتور رياض البطيخي بأن الشركة قامت بتسديد مبلغ يقارب (600) ألف دينار لتحسين مبنى الشركة الكائن في منطقة الشميساني وأنه كان من المجدي لو أنه تم دفع هذا المبلغ لإقامة مبنى في منطقة جبل عمان.

وهنا أوضح رئيس المجلس بأن ما تم تسديده لتحسين مبنى الشركة وبمبلغ يقارب (700) ألف دينار لا يمكن أن يغطي تكاليف إقامة مبنى جديد بالإضافة الى أنه تم تحديث مبنى الشركة الكائن في منطقة الشميساني من كافة النواحي وبشكل يشمل البنية التحتية من خطوط كهرباء ومياه وشبكة اتصالات وأنظمة تكييف .. الخ، وان التكاليف المدفوعة والبالغة (700) ألف دينار تعتبر ضمن الحدود الدنيا المقبولة لمثل هذا الانجاز وأن القيمة الحالية للبناء تفوق ذلك بكثير.

- استفسر المساهم الدكتور رياض البطيخي عن مخالفات المدير العام الأسبق وطلب ايضاحاً عن ماهية هذه المخالفات علماً بأنه أنهى خدماته قبل (3) سنوات.

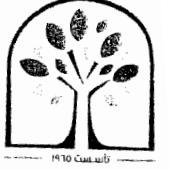
بين رئيس المجلس بأن هيئة مكافحة الفساد قامت بتدقيق سجلات الشركة خلال الفترة السابقة وتبين لها وجود مخالفات على بعض الموظفين وتم تحويلهم من قبل هيئة مكافحة الفساد الى المدعي العام وهي منظورة من قبله، ونحن لسنا طرف في المنازعة كون التحقيق وتوجيه التهم والمطالبة هي من قبل هيئة رسمية وليس من قبل الشركة، وأنه وبعد انتهاء القضية ستقوم الشركة بالمطالبة بأية أمور أخرى تستوجب ذلك.

- بين المساهم الدكتور رياض البطيخي بأن المخالفات الظاهرة في تقرير مكافحة الفساد متعلقة بالعمولات المدفوعة للشركة الاردنية الهندية وليس مخالفاته في الشركة كمدير عام أسبق والمتمثلة بمياومات السفر وغيرها، وان هيئة مكافحة الفساد لم تطلع على سفره من عدمه ولم تتطرق لهذا الموضوع.



5/3





أوضح رئيس المجلس بأن الشركة ليس لديها علماً بماهية المخالفات التي توصلت إليها هيئة مكافحة الفساد حيث أن ملف التحقيق تم تحويله من قبلهم مباشرة للمدعي العام ، إلا أنه أكد أن هيئة مكافحة الفساد طلبت من الشركة بيان بقيمة المبالغ المطلوبة من المدير العام الأسبق ، وقد بينا لهم ذلك بحيث تضمن المبلغ المياومات وكافة المبالغ المقيدة على حسابه لدى الشركة.

كما وبين رئيس المجلس بأنه وحسب رأي المستشار القانوني فإنه من الأفضل ان تنتهي القضية الموجودة لدى هيئة مكافحة الفساد وبعد ذلك سوف نقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة في حال لم تحصل الشركة كامل حقوقها.

وقد علق المحامي الأستاذ أنمار الغريفي مندوب مكتب اتقان للمحاماه – مستشاري الشركة القانونيين (حسب طلب رئيس الجلسة) بأن الجهة التي حركت الشكوى هي هيئة مكافحة الفساد (الحق العام) وليس الشركة ، وان التحقيقات تبقى داخلية لحين عرضها على المدعي العام وعند وصولها الى مرحلة القضاء ، وكوننا لم نحرك الشكوى فإننا سنقوم بتحريكها لاحقاً لتشمل الذمم الموجودة لدينا إذا تطلب الأمر ذلك.

• طلب المساهم الدكتور رياض البطيخي من محامي الشركة حضور الجلسات المتعلقة بالقضية وبين أن هناك طرف آخر قام بتسديد المبالغ المطالب بها من قبل الهيئة بينما لم يقم المدير العام الأسبق بالسداد .

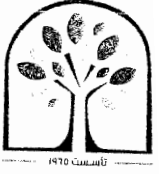
اجاب الاستاذ أنمار الغريفي بأن المبلغ المسدد في القضية من احد الأطراف تم تسديده كتسوية ووفقاً للملاحقة القانونية وعاد وأكد على اننا لسنا طرف للدخول في الدعوى حتى اليوم.

كما بين رئيس المجلس بأن عدم رفع قضية على المدير العام الأسبق لا يعني تنازل الشركة عن أية حقوق لها في ذمته ، وأنه لن تتم المخالصة معه إلا بعد تحصيل كامل حقوق الشركة.

وبعد المناقشة طلب رئيس الجلسة المصادقة على تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية الختامية لعام 2011 ، وقد صادقت الهيئة العامة عليها بالاجماع.

رابعاً : إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية 2011.

طلب رئيس المجلس تبرئة ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام 2011 وفي حدود القانون ، وقد تمت تبرئة ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالاجماع.



خامساً : تفويض مجلس الإدارة باستثمار أموال الشركة في أملاك أو أسهم أو ما يراه مناسباً وبما يتفق وغايات الشركة وأحكام القانون.

تمت الموافقة على تفويض مجلس الإدارة باستثمار أموال الشركة في أملاك أو أسهم أو ما يراه مناسباً وبما يتفق وغايات الشركة وأحكام القانون.

سادساً : انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية للعام 2012 وتحديد أتعابهم ، أو تفويض مجلس الإدارة بتحديدھا.

اقترح عدد من المساهمين ترشيح السادة / إرنست ويونغ مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2012 ، ولما لم يتقدم أي من المساهمين بترشيح مدقق آخر فقد أعلن فوز السادة / إرنست ويونغ مدققي حسابات الشركة بالتزكية ، وقد فوضت الهيئة العامة لمجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

سابعاً : أية أمور أخرى.

بناءً على طلب مساهمون يحملون ما يزيد عن (10%) من رأسمال الشركة واستناداً لأحكام المادة (171) فقرة (9/أ) من قانون الشركات اضافة بند يتعلق بتعيين السادة شركة المنجد لانظمة المياه كعضو مجلس إدارة بدلاً من العضو المستقيل السيد محمد البلبيسي (بصفته الشخصية) والذي عين ممثلاً عن عضو مجلس الإدارة السادة شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية.

وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالاجماع.

ثم شكر رئيس المجلس بأسمه وبأسم مجلس الإدارة مندوب عطوفة مراقب عام الشركات ومندوب عطوفة مدير عام هيئة التأمين ومدققي الحسابات ومساهمي الشركة ، كما تقدم بالشكر الجزيل لكافة عملاء الشركة ولكافة العاملين بالشركة على الجهود المبذولة للوصول بالشركة الى مصاف الشركات الاولى في القطاع وتمنى أن يكون عام 2012 عام تحقيق النتائج المرجوة والتقدم نحو الأفضل.

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات

كاتب الجلسة

رئيس الجلسة

رئيس مجلس الإدارة

محمد بهجت البلبيسي

عمر عبدالمجيد اجردات

محمد المفلح